

## الإصلاح الاقتصادي إحدى سمات حكم الملك عبدالله

عبدالله صادق دخلان\*

أو بقارة دون بقية القارات. وهذا ما تؤكد زيارة الملك عبدالله لعدد من الدول الآسيوية مثل الصين والهند وماليزيا وباكستان. وسوف تضاف إلى هذه الدول اليابان التي سيوزعها سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز هذا الشهر. مؤكداً بذلك أن اقتصاد المملكة منفتح على جميع شركائنا الاقتصاديين. سواء كانوا في آسيا، أو أوروبا، أو أمريكا الشمالية أو إفريقيا. وغيرهم من الشركاء.

إن سياسة الملك عبدالله التي تهدف إلى دعم وتشجيع الاستثمار في قطاع البترول والغاز تعتبر سياسة حكيمة. ولاسيما أن خيارنا الوحيد في الاستثمار طويل المدى في وجهة نظري يكمن في الاستثمار الصناعي في الصناعات

إِنَّ مِنْ أَمِّمْ وَأَبْرَز مَلَامِحِ الإِصْلَاحِ الإِقْتِصَادِي فِي إِصْمَلِكَةِ مَشْرُوكَةِ مَجْلِسِ الشُّورَى بِإِبْدَاءِ الزَّرْئِي قَبِيلِ إِتْخَاذِ الْقُرَارِ الإِقْتِصَادِي الإِسْتِرَاتِيجِي حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ مَتَأَخَّرَةً أَهْيَانًا أَوْ عَلَى حِجَابَةٍ

الأساسية البترولية والبتروكيميائية والغاز. وأود بمناسبة الزيارة الأولى لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمجلس الشورى. منذ توليه مسؤولية الملك في المملكة في السنة الأولى. للدورة الرابعة للمجلس بعد إعادة هيكلته الجديدة. أود أن أرحب بالملك عبدالله. وأتوجه إليه برسالتى هذه متمنياً عليه الاستمرار في نهج الإصلاح ليضمن الإصلاح الإداري والاجتماعي ومعالجة البيروقراطية الإدارية والقضاء على الفساد المالي. ودعمه لمجلس الشورى عن طريق تبني توصياته، وتوجيه الوزراء بالأخذ بها. كما أتمنى أن يعطى المجلس المزيد من المسؤوليات والمهام حتى يقوم بدوره كما ينبغي. وعلى قمة هذه المسؤوليات مراجعة وإقرار ميزانية الدولة، ومنح صلاحيات استدعاء الوزراء للمناقشة، ومنح المجلس

إن أهم ما يميز الفترة القصيرة التي مرت في حكم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو الإصلاح الاقتصادي والذي يعتبر سمة من سمات المرحلة الجديدة للحكم. وقد يكون ذلك من أهم متطلبات التنمية في المملكة. ومن أهم مقتضيات العولمة التي فرضتها علينا ظروف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ولقد كان الحدث التاريخي الاقتصادي لسياسة الاقتصادية الخارجية للمملكة الانضمام لعضوية أهم منظمة اقتصادية في العالم. ولم تأت هذه العضوية بسهولة ويسر. وإنما نتيجة العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي يدخل في إطارها تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين الاقتصادية والمساندة لها.

ولقد انعكس هذا التطوير إيجاباً على اقتصاد بلادنا. وعلى تشجيع الاستثمار فيه عن طريق تحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة المعوقات الإدارية، وتطوير البنية التحتية بما يساهم في تطبيق الخطط التطويرية. إن هذه الإصلاحات الاقتصادية كانت نتاج جهود المجلس الاقتصادي الأعلى الذي لعب دوراً بارزاً في إحداث الإصلاحات الاقتصادية في المملكة. وكان من أهم قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى قرار التوجه نحو التخصصية. ومن القرارات الهامة كذلك فتح مجال الاستثمار في بعض مجالات العمل للشركات العالمية وفق ضوابط ونظم محددة. مثل فتح مجال العمل المصرفي، ومجال العمل في التأمين وفتح الباب كذلك للشركات العالمية للاستثمار المباشر دون الحاجة إلى شركاء محليين. وفتح باب التصنيع في مجالات عديدة وبصورة مباشرة وتطوير نظام استثمار رأس المال الأجنبي، بما يساهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية.

وفي الحقيقة، يعتبر الإصلاح الاقتصادي أحد مطالب رجال الأعمال في المملكة، وما زلنا نتطلع إلى تفعيل هذه القرارات الإصلاحية وتحويلها إلى الواقع العملي. إن سياسة خادم الحرمين الشريفين الخارجية تؤكد على سياسة المملكة المنفتحة على العالم الخارجي، وعلى وجه الخصوص في المجالات الاقتصادية. وتؤكد هذه السياسة أن المملكة لا تعتبر نفسها مقيدة بالتعامل مع دولة بعينها، ولا تعمل هذه السياسة على ربط اقتصاد المملكة باقتصاد دولة دون غيرها،

صلاحية مناقشة بعض المسائل التي تهم المجتمع السعودي التي يصعب تأجيلها انتظاراً للحصول على الموافقة بمنعاشتها، مثل الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية.. وهذه أماني وتطلعات الصفوة من المجتمع السعودي نضعها أمامكم وأنتم قد شرفتم المجلس بزيارتكم الأولى.

كما أود أن أحيي كل الجهود التي يبذلها مجلس الشورى، رئيساً وأعضاء، وأمانة عامة، وعلى وجه الخصوص اللجان المتخصصة التي تبذل جهوداً متميزة لتصحيح أداء الوزارات والأجهزة الحكومية ومناقشة الأنظمة الجديدة، وعلى رأسها النظام الذي اقترحه مجلس منةلة الرياض وأحاله الملك عبدالله للمجلس في فترة توليه مسؤولية الملك، وهو النظام الذي يدخل ضمن أهم الأنظمة التي تستهدف سياسة الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية، وهو نظام جمعيات المجتمع الأهلي، أو ما تسمى دولياً "منظمات المجتمع المدني"، وهو النظام الذي يرسخ مبدأ المشاركة الشعبية من خلال منظمات المجتمع المدني الممثل الرسمي لفئات المجتمع، وهي خطوة متميزة في طريق الحرية والديموقراطية المنشودة.

إن من أهم وأبرز ملامح الإصلاح الاقتصادي في المملكة مشاركة مجلس الشورى بإبداء الرأي قبل اتخاذ القرار الاقتصادي الاستراتيجي حتى وإن كانت مشاركة الشورى تأتي متأخرة أحياناً أو على عجلة مثل قرار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو قرار تجزئة أسهم الشركات المساهمة والسماح للأجانب بدخول سوق الأسهم السعودية ضمن حزمة إصلاح وضع سوق الأسهم الذي انحدر بسرعة خلال الأسابيع الماضية، وهي مشاركة من مجلس الشورى تؤكد رغبة القيادة في أن يكون القرار ليس فردياً وإنما بمشاركة المجلس الذي يمثل صفوة ممثلي شعب المملكة متمنياً على ولي الأمر أن تكون هذه المبادرات قاعدة عامة تسيرو عليها جميع القرارات الاستراتيجية بما فيها القرار الاقتصادي وهو قرار مهم جداً وله تأثيره الاجتماعي.